

(كتاب اللغة لفندريس) عرض وتعليق

أ.ة. شذى عطا جرار *

الملخص :

تهدف الدراسة إلى عرض كتاب جوزيف فندريس: اللغة ، والتعليق عليه ، فهو كتاب شمولي في اللغة ، يشي عنوانه بمحتوياته ، فتناول علوم اللغة: الوصفية منها ، والتاريخية . عارضاً عناصر اللغة: الصوتية ، والنحوية ، والصرفية ، والمعجمية . ثم كيفية تأدية اللغة وظيفتها ، وكيفية تطورها . كل ذلك بطريقة تعليمية علمية مستندة إلى التجسيد البيئي والاجتماعي ، بلغة سلسلة ، ومنهج محكم مرن ، وقوالب مبسطة .

وقد لوحظ أن بعض القضايا شابه فيها رأي فندريس بعض آراء علماء اللغة العربية القدماء ، مثل: عبد القاهر الجرجاني ، وابن جني ، وابن فارس ، وغيرهم ، فعمدت الدراسة إلى إبراز مواطن التشابه هذه بعرض رأي علماء العربية ، والتي تجاهل فندريس الإشارة إليها في عرضه أفكاره ، فلم يذكر المصادر التي نهل منها ، واستند إليها في عرضه محتويات كتابه ، وخصوصاً فيما يتعلق باللغة العربية .

الكلمات الدالة: اللغة؛ الأصوات؛ الصرف؛ النحو؛ المفردات؛ الكتابة؛ المنهج المعياري؛ المنهج الوصفي؛ ظاهرة القياس .

Abstract

This study aims to present an overview and a commentary on Joseph Vendryes' book: Language The title of this comprehensive language book by itself indicates its components of both; descriptive and historical linguistics

To that end, Phonetics Syntax, Morphology, and Lexicon are displayed, along with language functions, as well as its development, in an educational, scientific methodology, based on an environmental, and social manifestation incorporated in a simplified language, a consistent, flexible method, and a simplified format.

The study argues that Vendryes' views on certain issues were similar to those of some Arabic Language ancient scholars such as: Abdelqaher Al Jurjani, Ibn Jenni, Ibn Fares, and others Consequently, the study emphasizes those areas of similarity by presenting the views of those scholars which have been disregarded by Vendryes' who stopped short of mentioning references to

* أستاذ مساعد في النحو العربي ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط. الأردن.

these authors in his book

Key words: Language, Phonetics Morphology Syntax Vocabulary Lexicon, contrasts Writing, Prescriptive method, Descriptive method, Analogic creation,

تعريف بالكتاب: هذا عرض لكتاب: اللغة ، الذي يعد ثورة في الدراسات اللغوية ، وعلم اللغويات العامة حينئذ ، وموسوعة لغوية شاملة للغويين ، ألفه باللغة الفرنسية عالم لغوي من كبار اللغويين الفرنسيين ، وهو: جوزيف فندريس (1835 - 1960م) ، عميد سابق لكلية الآداب في جامعة باريس ، وعضو المعهد الفرنسي ، ورئيس الجمعية اللغوية بباريس . وقد عرّبه عضوان في الجمعية اللغوية بباريس ، هما: عبد الحميد الدواخلي ، ومحمد القصاص . ونشرته مكتبة الأنجلو المصرية للمرة الأولى عام خمسين وتسعمئة وألف للميلاد .

أجزاء الكتاب: جاء الكتاب ، في نحو أربعمئة وسبعين صفحة ، مقسماً إلى أجزاء خمسة ، سبقت بتقديم من المعريين ، وأردف بتصدير كتبه « هنري بر » ، بعنوان : اللغة وأداة التفكير . فتلته مقدمة المؤلف ، فتمهيد بعنوان : « أصل اللغة » . ومن ثم توالى أجزاء الكتاب الخمسة على النحو الآتي:

الجزء الأول: الأصوات .

الجزء الثاني: النحو .

الجزء الثالث: المفردات .

الجزء الرابع: تكون اللغات .

الجزء الخامس: الكتابة .

خاتمة الكتاب:

أتبعت هذه الأجزاء بخاتمة معنونة بـ : **تقدم اللغة . (1)** وألحق بها ثبت

(1) إن نظرة في كتابي تمام حسن: اللغة العربية: معناها ومبناها ، واللغة بين المعيارية والوصفية ، يجعلنا نجزم أنه تأثر إلى حد كبير بكتاب فندريس هذا ، فقد جاءت مباحث الأول منهما مشابهة ، إلى حد التطابق ، مفردات كتاب فندريس ، غير أن تمام حسن أفرده للعربية دون غيرها من اللغات ، كما أورد في تقديمه اتباع المنهج الوصفي في دراسة اللغة ، مغفلاً الإشارة لكتاب فندريس في تقديمه أو مقدمته ، فبعد المقدمة والتقديم ، جاء الفصل الأول: الكلام واللغة ، والفصل الثاني: الأصوات ، والفصل الثالث: النظام الصوتي ، والفصل الرابع: النظام الصرفي ، والفصل الخامس: النظام النحوي. والفصل السادس: الظواهر السياقية ، والفصل السابع: المعجم ، والفصل الثامن: الدلالة. فمن عنوانات الفصول نستطيع أن نلمح التطابق في موضوعات الكتابين. غير أنه في كتابه الثاني ، اقتبس من كتاب فندريس هذا عند حديثه عن معيارية اللغة ، وأن أساس الصرف هو القياس ، وفصل الحديث عن المعيارية التي تعتمد القياس ، والوصفية التي تعتمد السماع. وأشار إلى قابلية التأقلم بخلق معان جديدة ، ليشابه أيضاً بذلك فكر فندريس. وقد جاء كتابه ، بعد التقديم والمقدمة ، في باين ، تناول في الباب الأول: المعيارية ثلاثة فصول ، وهي على التوالي: القياس والتعليل ، والمستوى الصوابي ، وأثر الفرد في نمو اللغة. بينما تناول الباب الثاني: الوصفية في فصول

المراجع ، الذي نوّه فندريس قبل الشروع بسرد مفرداته ، إلى أنه لا يحصي المسائل المتّصلة باللغة جميعها ، إذ اقتصر على ذكر أهم المراجع ، من وجهة نظره ، مفرداً للفرنسية منها حيناً كبيراً؛ لإيمانه ، كما صرّح ، بدور فرنسا البارز في تطوّر الدراسات اللغوية آنذاك ، أثبتها في قسمين ، على النحو الآتي:

أولاً: المجالات : وذكر الفرنسية منها أولاً ، فالإنجليزية ، فالألمانية ، فالإيطالية .

ثانياً: الكتب : وبدأ بالفرنسية منها ، فالإنجليزية ، فالألمانية ، فالإيطالية ، فالدنماركية .

. ملاحق الكتاب: أورد ملاحق ثلاثة ، عرض فيها أهم ما ظهر في اللغة من مؤلفات متنوعة ، ذات قيمة علمية عالية . إذ يأتي ورود هذه الملاحق منطقياً ، وذلك بعدما أخطر قراء كتابه في مقدمته بتقديم مؤلفه لهم بعد مضي سبع سنوات من فراغ تأليفه ، فهو يسوّغ في هذه الملاحق افتقار كتابه إلى كذا مراجع ، تدعّم آراءه العلمية ، فيتكئ عليها مقتبساً منها ، ناهلاً من أفكارها ، مصرّحاً أنه لو أتيح له طبع الكتاب طبعة جديدة لأدخل عليه تصحيحات وإضافات أفادها من تلك المؤلفات ، التي فاقت ما اطلع عليه من مصادر في موضوعها ، عدداً وقيمةً . وأخيراً أثبت فهرس المحتويات وقائمة بالتصويبات .

. منهج الدراسة: قبل الشروع في عرض محتويات هذا الكتاب ودراستها ، والتعليق عليها ، لا بدّ من تنويه لمنهج هذه الدراسة المتّبع في هذا العرض . فبهدف المحافظة على اتصال العرض ، وعدم انقطاعه بإحالات مستمرة للنظر في أرقام الصفحات ، إذ لم يشِرْ إلى أرقام الصفحات التي وردت فيها الأفكار المعروضة على سبيل التوثيق الذي يقتضيه البحث العلمي ، دون الحاجة للاقتباس الحرفي ، أو للاستشهاد بنصّ بعينه ، من أجل إثبات وجهة نظر حول آراء المؤلف ، أو سمّت التأليف عنده .

- تعريب الكتاب وتقديم المعريين: عربّ الكتاب عضوان في الجمعية اللغوية بباريس ، هما: عبد الحميد الدواخلي ، ومحمد القصّاص ، ويعدّ تقديمهما بمثابة تسويغ لتعريب الكتاب ، بإتاحته للقارئ العربي . فالهدف الأول هو: عرض منهج جديد في البحوث اللغوية من مؤلّف استطاع أن يؤيّد آراءه بأمثلة من لغات متعددة ، قديمة وحديثة .

أما الهدف الثاني المبثوث من خلال التقديم ، غير المصرّح به ، فيكمن في

ثلاثة: الرموز اللغوية ، والاستقراء والتفعيد ، واللغة مسلك اجتماعي.

عدّ اللغة مبتكراً يظهر التطوّر البشريّ، وخصوصاً العقليّ منه، بوجود علاقات بين اللغة والعقل .

وعلى اللغويّ أن يكون مطلعاً على علوم متّصلة باللغة كالتاريخ، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والفسولوجيا؛ ليسير بدراساته اللغوية نحو الاتجاه الحديث الشموليّ النظرة، دون الاقتصار على دراسة تقليديّة لنحو اللغة، وصرفها، وبلاغتها .

. تصدير هنري بر: اللغة وأداة التفكير: يرى «هنري بر» أن البشرية تنحصر في اليد واللغة . فاليد مكنت الإنسان من استعمال العدة الماديّة المترجمة للتقدم النفسيّ . واللغة سمة من سمات التطور الإنساني، ولا بد من دراستها للإجابة عن أسئلة محددة، يرى إجابتها كامنة في كتاب فندريس، وهي:

- ما دور اللغة؟

- ما نصيبها من التطوّر العقليّ؟

- كيف يتعاون الفرد مع الجماعة لإنتاجها؟

ويقيم «هنري بر» هذا الكتاب، فهو عنده عمل عالم لغويّ محقّق، يقدم دراسة فنية للغة، على تنوّع أشكالها وتطوّرها التاريخي . وقد راق له ما في هذا الكتاب من شكّ علمي . فصرّح أن الفائدة الأساسيّة المتحقّقة منه تكمن في بيان عدم استقلاليّة علم اللغة عن غيره من العلوم، فهو يندمج في التاريخ، وتؤثر فيه عوامل داخلية، وآثار خارجية من الحياة الاجتماعية .

وينتقل لمناقشة الأفكار العامة لهذا الكتاب، الذي وصفه بالقيّم، من جوانب عدّة، منها:

- اللغة نشأت من الحياة، والحياة غدّتها بعد أن أوجدتها . هذا مع توخّي الحذر البالغ في الحديث عن أصل اللغة، لنقص الأدلة التاريخية . فالأغلب أن تكون النشأة نابعة من انفعالات سيكولوجية . فقد كانت اللغة انفعالية في بادئ الأمر، معبرة عن صيحة تترجم حالة شعورية، ما لبثت أن تطوّرت لتصبح لغة فاعلية تمثّل وسيلة للعمل أو النداء أو الرجاء أو الأمر .

وأنوّه هنا إلى أن ابن فارس ذكر في كتابه: الصحابي، في باب: القول على لغة العرب أتوقيف، أم اصطلاح؟⁽¹⁾ أن لغة العرب توقيف، ذاهباً مذهب ابن عباس، ودليله على ذلك قوله - جلّ ثناؤه: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: 31]،

(1) انظره ص 8.

فكان ابن عباس يقول : « علمه الأسماء كلها ، وهي هذه الأسماء التي يتعارفها الناس ، من دابة ، وأرض ، وسهل ، وجبل ، وحمار ، وأشباه ذلك من الأمم وغيرها » . ويتابع : « في قولنا : سيف ، وحسام ، وعصب ، إلى غير ذلك من أوصافه إنه توقيف ، حتى لا يكون شيء منه مصطلح عليه ، والدليل على صحة ما نذهب إليه إجماع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه ، أو يتفقون عليه . ثم احتجاجهم بأشعارهم . ولو كانت اللغة موضوعة واصطلاحاً لم يكن أولئك بالاحتجاج بهم بأولى منا بالاحتجاج بنا ... ولعلّ ظاناً يظن أن اللغة التي دلنا على أنها توقيف إنما جاءت جملة واحدة وفي زمان واحد . وليس الأمر كذا ، بل وقف الله آدم على ما شاء أن يعلمه إياه مما احتاج إلى علمه في زمانه ، وانتشر من ذلك ما شاء الله . وخلة أخرى أنه لم يبلغنا أن قوماً من العرب في زمان يقارب زماننا أجمعوا على تسمية شيء من الأشياء مصطلحين عليه؛ لنستدل بذلك على اصطلاح كان قبلهم » (1) .

ولكن ابن جنّي في خصائصه خالف رأي ابن فارس ، ورأي شيخه أبي عليّ الفارسيّ ، في باب القول على أصل اللغة ، إلّهام هي أم اصطلاح؟ إذ قال : « أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنّما هو تواضع واصطلاح ، لا وحي وتوقيف ، إلا أن أبا عليّ - رحمه الله - قال لي يوماً : هي من عند الله؛ واحتج بقوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة: 31] ، وهذا لا يتناول موضع الخلاف؛ وذلك أنه قد يجوز تأويله : أقدر آدم على أن واضع عليها؛ وهذا المعنى من عند الله - سبحانه - لا محالة . . . على أنه قد فسر هذا بأن قيل : إنّ الله - سبحانه - علم آدم أسماء جميع المخلوقات بجميع اللغات : العربية ، والفارسيّة ، والسريانيّة ، والعبرانيّة ، والروميّة ، وغير ذلك من سائر اللغات ، فكان آدم وولده يتكلمون بها » (2) .

ويذكر ابن جنّي رأيين آخرين في أصل اللغة ، لا يخلوان من ضعف في حجة كل منهما؛ الأول أن اللغة لا تكون وحيّاً؛ فلا بدّ من الموضوعة في أصلها ، وذلك بالإبانة عن الأشياء المعلومات ، فيضعوا لكل واحد منها سمة ولفظاً ، والرأي الثاني في « أن أصل اللغات كلّها إنّما هو من الأصوات المسموعات ، كدويّ الريح ، وحنين الرعد ، وخرير الماء ، وشحيج الحمار ، ونعيق الغراب ، وصهيل الفرس ، ... ثمّ ولدت اللغات على ذلك فيما بعد » (3) .

(1) عند نقل السيوطي في المزهري رأي ابن فارس هذا ، لم يخصّ اللغة العربية بكلامه ، إذ قال : في بيان واضع اللغة أتوقيف هي وحي ، أم اصطلاح وتواطؤ؟ انظره ص 8.

(2) انظر الخصائص 41/1.

(3) نفسه 44/1 - 47.

ويتراجع ابن جنّي ليوافق رأي شيخه بترجيحه قائلاً: «إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة وجدت فيها من الحكمة والدقة والإرهاف والرقّة... فقوي في نفسي اعتقاد كونها توقيفاً من الله، وأنها وحي» (1).

أخذ الصوت صفة العلامة للغة، وذلك ساعد الإنسان على سهولة التصوّر للإدراك المنقول من ذهن لآخر، وبذلك أصبحت اللغة أداة تفكير، وهي أيضاً ابتكار مزدوج فهي أداة اتصال، وأداة تسجيل.

وأرى أنّ هذا القول يتناسب ورأي ابن جنّي في كون اللغة «أصواتاً يعبر بها كل قوم عن أغراضهم» (2). وقد شرحها السيوطي في المزهر قائلاً: «وهذا هو الكلام إنما هو حرف وصوت، فإن تركه سدى امتد وطال، وإن قطّعه تقطّع؛ فقطّعه وجزّؤه على حركات أعضاء الإنسان التي يخرج منها الصوت، وهو من أقصى الرئة إلى منتهى الفم؛ فوجدوه تسعة وعشرين حرفاً، لا تزيد على ذلك، ثمّ قسّموها على الحلق والصدر والشفة واللثة، ثمّ رأوا أنّ الكفاية لا تقع بهذه الحروف، ولا يحصل المقصود بإفرادها، فركّبوا منها الكلام ثنائياً وثلاثياً ورباعياً وخماسياً، هذا هو الأصل في التركيب» (3).

- هناك عوامل عديدة لها أثر في تشكّل اللغة، مثل: الظروف التاريخية، والمسائل الاجتماعية، والعمليات السيكلولوجية.

مقدمة الكتاب لفندريس: - يبدأ فندريس ببيان مكانة اللغة، فهي أداة الفكر، التي ساعدت الإنسان على الشعور بذاته، وعلى الاتصال بالآخرين، والتاريخ يفترض وجود لغة بمثابة وسيلة للعمل، وأداة للتطور.

واللغة عنده مركّب معقّد، وهي تشمل فروعاً متنوّعة من المعرفة، فهي فعل فسيولوجي، وفعل اجتماعي، وفعل نفسي، وحقيقة تاريخية. ومع ذلك فقد ارتكز، كما صرّح، على الواقع اللغوي دون سواه. ومن تحليل الواقع اللغوي استخرج خطة كتابه، فلأن أهم عناصر اللغة هي: الأصوات، والنحو، والمفردات، كانت الأجزاء الثلاثة الأولى من هذا الكتاب، التي مهّدت، بدراسة أسباب التغيّر فيها، إلى الجزء الرابع المعالج موضوع دراسة اللغات.

كما ذكر صراحة أن تسلسل الكتاب يقوم على الانتقال من البساطة نحو التعقيد، ومن الجفاف والإيغال في الفنية، إلى الآفاق المتنوّعة والمتسّعة. ولكي

(1) نفسه 44/1 - 47.

(2) ابن جنّي: الخصائص 33/1.

(3) السيوطي: المزهر 37/1.

تستقيم نظرتي في تدرّج موضوعات كتابه من البسيطة نحو المعقّدة ، عدّ الجزء الخامس ، الذي امتاز بسلاسته ولطائفه ، بمثابة الملحق .

ثم يبيّن أن التزامه عرض الوقائع عرضَ عالم لغويّ جعل مهمته في هذا الكتاب صعبة ؛ لأن هذا يوجّهه نحو دراسة في اللغويات العامة ، وهذا يقتضي أن يكون الباحث عالماً محيطاً بكل صيغ الكلام المعروفة ، منقطعاً لممارسة اللغات المتكلّمة جميعها على وجه الكرة الأرضية . ولكنه يشكّك مباشرة بوجود كذا إنسان مثاليّ؛ وعليه فإنه يشكّك أيضاً بوجود كتاب واحد حقّق منهاجاً متكاملًا في علم اللغويات العامة .

فمن أجل ذلك هو لا يعد هذا الكتاب متناً في اللغويات العامة . بل يقتصر على إعطاء فكرة عن هذا العلم والمسائل التي يعالجها ، والنتائج الأساسية التي توصل إليها .

ولأنه يدرك أن اللغة ميدان متّصل لا يمكن فصل ظواهرها ، تحايل ، كما يقول ، باتّباع نظام مرن ، سمح له انتهاج طريقة تفريقيّة أثناء عرضه مسائل علم اللغة الأساسيّة ، التي وصلها بمراحل انتقال طبيعّية مستعارة من طبيعة الحقائق المدروسة . فالحقائق ليست مقدّمة بقوالب تجريديّة محكمة التسلسل صارمة النظام ، ولذلك جاء الكتاب على جانب كبير من الجرأة .

وأخيراً يسند الفضل إلى أستاذه « ميه » الذي أوحى إليه بتأليف هذا الكتاب ، فقرأ مخطوطه ، وناقشه أفكاره . كما راجعه أيضاً « جيل بلوك » الذي أفاد المؤلف من ملاحظاته العديدة .

. تمهيد الكتاب: أصل اللغة: يعرض المؤلف فكرة أصل الكلام ، وأصل اللغة ، ويراهما تتجاوز الطرق التي في حوزة علماء اللغة لمعرفة ، لأنها تدخل في دائرة التاريخ البدائيّ للبشرية . فليست مسألة أصل الكلام من مسائل علم اللغة ، إذ إن فكرة الوصول إلى إعادة بناء رطانة بدائية بمقارنة لغات موجودة متكلّمة أو مكتوبة بتتبع تاريخها من أقدم الوثائق سراب خادع ، وفندريس بذلك يوافق رأي ابن جنّي في الخصائص عندما توقف عند أصل اللغة: ألهام هي أم اصطلاح؟ والذي تأرجح بالأخذ فيه بالرأيين ، بين تأييد لشيخه الفارسي ، القائل بالوقفيّة ، وردّ له ، بأخذ الرأي القائل بالاصطلاحية ، فنراه ينهي الباب بنتيجة أثبتها لينفي الرأي الذي رجّحه قبلاً من وقفيّتها ، ولا يجزم بأحدهما ، إذ قال: « فأقف بين هاتين الخلتين حسيراً ، وأكاثرهما فأنكفي مكثوراً ، وإن خطر خاطر فيما بعد ،

يعلق الكف بإحدى الجهتين ، ويكفها عن صاحبها ، قلنا به « (1) .

فأقدم اللغات المكتوبة ، والتي يطلق عليها أمّات اللغات ، وإن اختلفت عن لغاتنا الحديثة ، لا شيء فيها من بدائية ، وهي لا تصوّر لنا التغيرات التي طرأت على الكلام ، وعلى كيفية نشوئه . حتى لو لجأ اللغوي إلى دراسة لغات من يطلق عليهم: المتوحّشين ، فهم عنده ليسوا بالبدائيين ، بل هم يتكلمون لغات معقدة وأحياناً بسيطة ، وهي نتيجة تغيّرات لا ترشدنا مطلقاً إلى الصورة البدائية للكلام ، فالفرق بين لغة المتوحّشين ولغة الشعوب المتحضرة يكمن في الأفكار دون الأصوات وقوالب التعبير عن هذه الأفكار .

وحتى لو اعتمد اللغوي لغة الأطفال وسيلة بحث في أصل الكلام فإنه سيفشل؛ لأن الطفل يقوم بعملية محاكاة لا خلق ، فكلامه ليس مرتجلاً ، وإن دخله قدرٌ من التجديد اللا شعوري ، فاللغوي ، وإن لجأ إلى أقدم اللغات ، أو إلى لغات المتوحّشين ، أو إلى لغات الأطفال ، يجد أنه عاجز عن تصوّر مسألة الكلام ، المرتبطة بأصل الإنسان وأصل الجماعات البشرية . فمن المستحيل تصوّر كيفية بداية الكلام ، ولكننا إذا اعتقدنا بمسيرة الكلام لتطوّر دماغ الإنسان ، وتكوّن الجماعة ، فيمكننا تحديد الظروف النفسية والاجتماعية التي أجبرته على الكلام .

ثم يعرف فندريس الكلام ، فهو عنده نظام من العلاقات يستخدم للتخاطب بين الناس . فهو بمثابة علامة أو رمز للتفاهم بينهم ، وعليه فتتوّع اللغات ناتج عن تنوّع العلاقات ، ويرى أن أعضاء الحواس كلها يمكن استخدامها في خلق اللغة ، فهناك لغة الشّم ، ولغة اللمس ، ولغة البصر ، ولغة السمع . وشرط تحقيق هذه اللغات اتفاق الأفراد على استعمالها وسيلة لتبادل الرأي .

ولكن اللغة السمعية ، والتي تسمى أيضاً لغة الكلام أو اللغة الملفوظة ، هي التي تغطي على اللغات الممكنة جميعها ، والتي تتخذ من اللغة البصرية مسانداً لها ، فالإشارات والحركات ، وحتى نظام الكتابة ، كلها تدعم اللغة السمعية . فاللغة البصرية لغة فطرية نفعية ، قد يكون لها مزاياها في بعض الحالات مثل طول المسافة بين المرسل والمستقبل ، أو عند حدوث الضوضاء بينهما . وقد تستخدمها النساء اللاتي يستعملن رموزاً خاصة عند بعض الشعوب المتوحّشة ، لأسباب دينية ، تحرّم على المرأة استخدام الكلمات التي يستعملها الرجال . وكذلك الحال بالنسبة للغة الإشارات التي يستعملها الصّم والبكم ، فهي لغة منسوخة عن اللغة السمعية .

(1) ابن جني: الخصائص 47/1.

ويبدي فندريس رأياً طريفاً في لغة الصّم والبكم ، فهي بنظره تدعو إلى التفكير في أصل الاستعمال اللغوي للعلامات ، وعمّا إذا كانت اللغة مكتسبة ونتاجة من التعليم ، أم هي شيء فطري تلقائي . وليرجح أحد الرأيين ، يتكئ على اختبار ذكره « هيروديت » عن ملك مصر ، الذي أمر بتربية طفلين في عزلة عن سماع أي كلام ، فوجد أنهما يطلبان الطعام بعد بضعة أشهر بالنطق بكلمة (خبز) بالفريجية ، فاستنتج من ذلك أن اللغة الفريجية أقدم من المصرية . وليستنتج فندريس بدوره أن ملكة اللغة فطرية عند الإنسان (1) .

ولكنه في الوقت نفسه يلتفت إلى تجربة « هيلين كليبر » ، التي اكتسبت لغتها بالتعلم والتربية ، مع قناعاته بعدم القدرة على القياس بحالتها بسبب إعاقاتها .

ولإيمانه بكون اللغة نظاماً ناشئاً وسط تأثيرات اجتماعية ، وفسولوجية ، وسيكولوجية ، نراه يظهر تأثراً بالنزعة الاجتماعية في تسويغ نشوء اللغة وتطورها (2) ، فقد تكونت اللغة عند شعور أبناء المجتمع بالحاجة إلى تكونها نتيجة احتكاكهم الاجتماعي . وهي مع ذلك لم تظهر بكونها حدثاً اجتماعياً إلا بعد وصول الدماغ إلى درجة من النمو تمكنه من استعمالها . فعالم الأنثروبولوجيا المتفحص لجماجم سكان الكهوف وجد المكان المخصص لتلايف مركز الكلام ضئيلاً جداً ، وعليه فنشوء الكلام قام على تطور طبيعي للدماغ الإنساني .

وهو لا يغفل أثر الوجهة النفسية التي تعطي العلامة اللغوية قيمة رمزية موضوعية قادرة على تمييز لغة الإنسان من لغة الحيوان التي تلزم العلامة اللغوية بمدلول ثابت عليها ، فعند الإيمان بأن لغة الإنسان تبدأ من الناحية النفسية يمكن أن تأخذ العلامة قيمة مستقلة عن المدلول .

ثم يدلي بتصوّر تاريخي مفترض حول تكون اللغة عند الإنسان ، فقد كانت لغة الإنسان البدائي الذي لم يكن عقله صالحاً للتفكير ، كما يدعي ، انفعالية محضة ، بمثابة صيحات تعبر عن ألم ، أو فرح ، أو خوف ، أو رغبة . ثم اكتسبت هذه الصيحة قيمة رمزية ، فأصبحت إشارة قابلة للتكرار ، وهي ما زالت هنا وسيلة للفعل دون التفكير ، وعندما نما الدماغ وصاحبه تقدّم في الجهاز الصوتي ، تم تثبيت اللغة الانفعالية بعدها قانوناً من القوانين التي تحكم أي مجتمع ، فاكسب

(1) قد تكون ثقافة المؤلف حجبت عنه الرأي القرآني الذي مرّ بنا في تعليقنا على أصل اللغة: ، والذي يدعم مضمونها رأيه في فطرة الكلام.

(2) يوافق رأي فندريس هذا ما رآه عالم الاجتماع العربي: ابن خلدون في مقدّمته في حديثه عن الملكة اللسانية ، فقد قرّر أنها ملكة صناعية في اللسان يعبر بها عن المعاني المترسّخة بتكرارها بسهولة. انظر: مقدمة ابن خلدون 1250/4.

الصياح قيمة رمزية ، ومع الزمن أصبحت هذه اللغة وسيلة للتعبير عن العواطف والأفكار .

الجزء الأول: الأصوات: يقع هذا الجزء في فصول ثلاثة . تناول الفصل الأول: المادة الصوتية الترتيب الفسيولوجي للأصوات التي يمكن أن يحدثها الجهاز البشري ، والإشارة إلى التغيرات الأساسية التي تقبلها الأصوات .

وتناول الفصل الثاني: النظام الصوتي وتغيراته الأصوات التي يصدرها كل شخص يتكلم؛ لتكون نظاماً صوتياً ، تتغير عناصره بصورة غير محسوسة ، مطلقة ومنظمة ، وأشار إلى أهم القوانين والاتجاهات الصوتية ، وحاول التفرقة بين ما أسماه التغيرات بالتطور والتغيرات بالإبدال .

وتناول الفصل الثالث: الكلمة الصوتية والصورة اللفظية تنوع العناصر التي تكون الكلمة الصوتية ، وأثر بعضها في بعض ، معرّفًا الصورة اللفظية والعوارض التي تنتجها .

الفصل الأول: المادة الصوتية:

يعرّف فندريس الصوت بأنه الأثر الواقع على الأذن من بعض حركات ذبذبية للهواء التي يحدثها الجهاز الصوتي للمتكلم .

بينما يرى ابن جنّي في سرّ صناعة الإعراب أنّ الصوت: «عَرَضٌ يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً ، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفّتين مقاطع تشبه عن امتداده واستطالته ، فيسمّى المقطع أينما عرض له حرفاً . وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها ... ألا ترى أنّك تبدئ الصوت من أقصى حلقك ، ثمّ تبلغ به أيّ المقاطع شئت ، فتجد له جرساً ما ، فإن انتقلت منه راجعاً عنه ، أو متجاوزاً له ، ثمّ قطعت ، أحسست عند ذلك صدىً غير الصدى الأوّل» (1) .

ويرى فندريس أن علم الصوتيات يضمّ ثلاثة أجزاء هي: جزء خاصّ بإنتاج الصوت ، وجزء خاصّ بانتقاله ، وجزء خاصّ باستقباله . ومع أن إنتاج الصوت واستقباله وجهان لعملة واحدة إلا أن دراسة علم الصوتيات قد حصر في دراسة الجزء الأول منه الخاصّ بإنتاج الصوت .

ويقف أيضاً على عادات المدرسة القديمة في دراسة الصوتيات ، فيقتصر على دراسة إنتاج الصوت ، أو التصويت ، وعلى وصف نتائج التصويت أي وصف الأصوات . فيذكر الأجزاء الرئيسة للجهاز الصوتي عند الإنسان ، ثم يشرح

(1) ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب 6/1.

كيفية انبعاث الصوت من الناحية الفسيولوجية ، ويذكر ، بناء عليه ، صفات الصوت الثلاث المميزة له وهي: الطول ، والحدة ، والشدّة .

وأرى أن ابن جنّي في سرّ صناعة الإعراب قد فاقه في وصفه الأصوات وأقسامها ، إذ قال: « اعلم أن للحروف في اختلاف أجناسها انقسامات نحن نذكرها: فمن ذلك انقسامها بين الجهر والهمس ، وهي على ضربين: مجهور ومهموس ... فمعنى المجهور أنه حرف أشبع الاعتماد في موضعه ، ومنع النفس أن يجري معه ، حتى ينقضى الاعتماد ويجري الصوت ... وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى معه النفس ... وللحروف انقسام آخر إلى الشدّة والرخاوة وما بينهما ... وللحروف انقسام آخر إلى الإطباق والانفتاح ... والإطباق: أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقاً له ، ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً ، والصاد سيناً ، والظاء ذالاً ، ولخرجت الضاد من الكلام ... وللحروف انقسام آخر إلى الاستعلاء والانخفاض ... ومعنى الاستعلاء: أن تتصعد في الحنك الأعلى ... وللحروف قسمة أخرى إلى الصحة والاعتلال . فجميع الحروف صحيح إلّا الألف ، والياء ، والواو اللواتي هنّ حروف المدّ والاستطالة . .. وللحروف قسمة أخرى إلى الأصل والزيادة » (1).

ثم يذكر فندريس أن الأصوات تقسم إلى سواكن وحركات ، ويفرق بينهما في الوظيفة دون الطبيعة . ونراه يفصل في وصف السواكن ، فيتوقف عند السواكن الانفجارية ، وكيفية حدوثها ، فهي تقوم على توقّف الهواء مؤقتاً بفعل عقبة تصادفه في الفم ، التي تكونها الشفتان ، أو طرف اللسان ، أو ظهر اللسان ، فينشأ الانفجار الشفوي ، أو الأسنان ، أو الحلق ، فيضرب أمثلة على كل نوع من هذه الانفجاريات ، وبعدها يثبت آلية الانفجار بتتبع الهواء منذ خروجه من الرئتين حتى حدوث الصوت . فيستنتج من ذلك الخطوات الثلاث المميزة لهذا الصوت وهي: الإغلاق ، والحبس ، والإمساك ، والفتح أو الانفجار .

وينتقل للحديث عن الصوت الرخو الاحتكاكي (2) ، الذي يتشكل عندما

(1) 60/1 - 62.

(2) يقول ابن جنّي في سرّ صناعة الإعراب: « وللحروف انقسام آخر إلى الشدّة والرخاوة وما بينهما ... ومعنى الشدّة: أنه الحرف الذي يمنع الصوت من أن يجري فيه؛ ألا ترى أنك لو قلت: الحقّ ، والشطّ ، ثم رمت مدّ صوتك في القاف والطاء لكان ذلك ممّتنعاً . والرخو: هو الذي يجري فيه الصوت؛ ألا ترى أنك تقول: المسّ ، والرشّ ، والشحّ ، ونحو ذلك ، فتمدّ الصوت جاريّاً مع السين والشين والحاء » 1 أنظره 61/1.

يكون الإغلاق غير محكم ، فيسمح للهواء بالنفاذ . ويذكر أمثلة عليها من الفرنسية . ويسوق الحديث لذكر الأصوات بين الانفجارية والاحتكاكية ، وتسمى بشبه الانفجارية ، أو الانفجارية الاحتكاكية . وتتميز بالإغلاق غير مستمر الإحكام . ففيها حبس ، لكنه يتبع بحركة خفيفة من الفتح ، فينتهي الانفجاري بالاحتكاكي . ويطلق بناء عليه مصطلح الانفجاري الفاشل .

ثم يميز أيضاً الأصوات المجهورة من المهموسة⁽¹⁾ . والفرق بينهما ، فالأوتار تكون في حالةذبذبة عند إصدار المجهورة منها . ويرشدنا للطريقة العملية التقليدية للكشف عنها بسد الأذنين عند النطق لسماع رنين الذبذبات .

وتطرق إلى حروف اللين أو ما اصطلح على تسميتها أشباه الحركات ، وهي أصوات متوسطة بين السواكن والحركات ، ويمكن عدها حركات مشوبة بعناصر سكونية أكثر منها مسألة سواكن مزودة بالجهر . ويضرب مثلاً عليها الحرفين المائعين: « اللام ، والراء » . ويفصل الحديث في وصفهما .

ويولي الأصوات الأنفية ، أو أصوات الغنة عناية ، فيصف كيفية حدوثها⁽²⁾ ، وإمكانية تحول السواكن كلها إلى حروف أنفية . كما أن بعض اللغات فيها حركات أنفية .

وأخيراً نراه ينوّه إلى أن الأصوات جميعها التي قام بوصفها هي أصوات زفيرية ، ويمكن بالمقابل أن نطبق هذه التصنيفات على الأصوات الشهيقية ، وهي مع وجودها نادرة الاستعمال . فهي مثلاً غير موجودة في اللغات الهندوأوروبية . وقد تستخدم في اللغات كلها لإحداث حالات التعجب ، فالفرنسية مثلاً تستخدم تاء شهيقية للتعبير عن الشك أو إثارة الانتباه .

(1) يقول ابن جنّي في سر صناعة الإعراب: « فمعنى المجهور أنه حرف أشبع الاعتماد في موضعه ، ومنع النفس أن يجري معه ، حتى ينقضى الاعتماد ويجري الصوت... وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى معه النفس. » انظره 60/1. ونجده مثلاً يعتمد طريقة أخرى للتمييز بين المهموس والمجهور ، فيقول: « وأنت تعتبر ذلك بأنه قد يمكنك تكرير الحرف مع جري الصوت نحو: سَسَسَس كَكَكَ هَهَهَه ، ولو تكلفت مثل ذلك في المجهور لما أمكنك. » انظره 60/1.

(2) يقول ابن جنّي في سر صناعة الإعراب: « ومن الخياشيم مخرج النون الخفية ، ويقال: الخفيفة ، أي: الساكنة... ويدلّك على أن النون الساكنة إنما هي من الأنف والخياشيم ، أنك لو أمسكت بأنفك ، ثم نطقت بها ، لوجدتها مختلة. » انظره 48/1.

الفصل الثاني: النظام الصوتي وتغييراته:

يذكر فندريس أن أصوات لغة معينة ترتبط ارتباطاً وثيقاً لتكون نظاماً متجانساً مغلقاً منسجماً الأجزاء . يشعر به من يتكلم لغات أجنبية ، إذ يكفي عند الانتقال من لغة إلى لغة أخرى بنوع من التوجيه العام مرة واحدة .

والنظام الصوتي عند الإنسان يستقر في السنوات الأولى من عمره ، ولكن تحصيل اللغة لا يقع دفعة واحدة ، فهو يحاكي ما سمع من تراكيب ، ويكررها ، ويصحح الأخطاء النطقية الواردة فيها ، ثم يخزنها؛ لتكون نظامه الصوتي .

وقد يحدث الاختلاف في النظام الصوتي بين جيلين متتابعين لأحد الأسباب التالية:

- مبالغة أحد الأعضاء ، أو تقصيره ، في أداء عمله ولو بشكل ضئيل .
 - إصابة العضلات بشيء من التراخي ، أو الإبطاء في إخراج إحدى الحركات .
 - إصابة العضلات بشيء من القوة ، أو السرعة في إخراج إحدى الحركات .
- وعليه فالتغير الصوتي له صفات عديدة منها أنه غير شعوري ، وهو مطلق يتحقق في صورة تامة ، وهو مطرد ، بمعنى أنه يتم في اتجاه محدد . والمثال الكلاسيكي بنظره حول قضية اطراد التغيرات الصوتية واستمرارها هو الاستبدال المباشر للسواكن .

والتغيرات الصوتية تنتج في الانتقال من جيل إلى جيل ، وهذه التغيرات الجماعية ، دون الفردية منها هي التي يهتم بها العالم اللغوي ، ويطلق في عالم اللغة على التغيرات الصوتية مصطلح: القوانين ، ومثالها قوانين جريم « Grimm » المتعلقة بالإبدال المباشر في السواكن الجرمانية . ويخطئ فندريس إطلاق هذا المصطلح ، فالقانون يسن ليطبق فعله في المستقبل ، لكننا في الأصوات لا يمكننا أن نعرف مقدماً كيف يتطور هذا الصوت أو ذاك . ومع ذلك فهو يعد القوانين الصوتية التي تصف تغيرات وقعت في الماضي مطردة مطلقة .

والقوانين الصوتية تنحصر في آلية النطق نفسها دون كلمات منعزلة ، وهذا هو مبدأ هذه القوانين . وعليه فهي تمكننا من صياغة تاريخ الأصوات في لغة معينة ، ومع ذلك فهي تعطينا معلومات ناقصة عن طبيعة التغير .

وعن التغيرات الصوتية والتميز بينها ، يرى أنه لا بد من التمييز بين الحادثة بالاستبدال منها ، من الحادثة بالتطور . فهناك تطور عندما يتحول صوت إلى صوت من تلقاء نفسه بطريقة التجدد الطبيعي .

وبناء على منهجه الذي اتبعه في عرضه أفكاره بضرب مثال عقب كل قاعدة يقرّها أو فكرة يناقشها ، نراه يبسط الفرق بين الاستبدال والتطور الطبيعيّ بمثال واضح ، فقد يحدث في العاصمة باريس تغيير في نطق كلمة ، فهذا تغيير طبيعي ، أما عند سماع هذا النطق المتطور في لهجات بعض الأقاليم النائية ، فإنه يعدّ استعارة من كلام باريس ، فهو استبدال وليس تجديدًا طبيعيًا .

الفصل الثالث: الكلمة الصوتية والصورة اللفظية:

يوضح فندريس أن التغيرات التركيبية هي التغيرات التي تصيب الأصوات من جهة الصلات الرابطة لها في الكلمة الواحدة ، ولدراسة هذه التغيرات يحدّد حدود المجموعة الصوتية التي أطلق عليها مصطلح **الكلمة الصوتية** .

فالجملّة في أيّ لغة من اللغات تتضمّن تقسيمات صوتيّة ، منها التقسيم إلى مقاطع ، والذي سبق في اللغات القديمة التقسيم إلى حروف وكلمات أيضاً . فكتابات الهند القديمة كتابات مقطعية ، فهي أقرب للطبيعة .

ثم يعرف **المقطع** بأنه الحالة التي تحتوي سلسلة من السواكن والحركات مرتبة ترتيباً تبادلياً . ويوضح ما للمقطع من أثر في تكون الكلمات الصوتية . ويشرك معه عنصر النبر الذي يعدّه روح الكلمة الذي يعطيها طابعها . وعناصر الكلمة الصوتية هذه مختلفة القيمة في داخلها من القدرة على المقاومة للتغيير التركيبيّ أو عدمها ، أو القوّة والضعف ، تبعاً لصفاتيّ السيادة والغلبة اللتين تحكمان النظام الصوتي ، فمن هذه التغيرات التركيبية:

- **التشابه:** إذ يتّجه الصوتان المتماسان إلى التوافق بين عناصرهما بزيادة المشابهة بينهما بدرجة قد تصل إلى التماثل التام .

- **التخالف:** إذ يعمّق الصوتان ما بينهما من فروق إلى حدّ انعدام الصفات المشتركة .

- **الفصل:** فقد يسبّب تلامس حرفين صعوبة في النطق ، فنحذف الصعوبة بإدخال حركة بينهما .

وأسباب حدوثها: ضغط الشدة ، وطبيعة الأصوات ، ومكان كل منها داخل الكلمة . وأخيراً يختم الفصل برأي له حول الصلة بين الكلام والفكر ، فمجاميع الأصوات في اللغة المفهومة توقظ في فكرنا مجاميع تصوّريّة مرتبطة بها . وهذه المجاميع التصوّريّة التي عدّها الوحدة النفسية الفكرية السابقة للكلام أطلق عليها مصطلح **الصورة اللفظية** ، وهي مزدوجة الوجه ، وتمثّل أعماق الفكرة ، وتعكس

الآلية المنتجة للصوت . وهنا يلتقي علم اللغة بعلم النفس ، والجملة التي تدرك بواسطة الأصوات هي الصيغة التي يعبر بها عن الصورة اللفظية ، فامتداد الصورة اللفظية أوسع من قصرها على الكلمة .

ويظهر حسن الوصل والانتقال عند فندريس من جزء إلى جزء باستخدامه الجسور اللفظية ، إذ ختم جزء الأصوات بجملة ممهدة للدخول في الجزء الثاني الخاص بالنحو ، بأن عدّ الكلام الصوتي مشتملاً على عدة كلمات نحوية .

الجزء الثاني : النحو : يقع هذا الجزء في فصول خمسة:

الفصل الأول: الكلمات والأصوات: فرّق فيه بين دوال النسبة ودوال الماهية فيما يختص بطبيعتها ، ومكانها ، والرابط الذي يربطها .

الفصل الثاني: الفصائل النحوية: درس فيه هذه الفصائل من حيث النوع ، والعدد ، والزمن ، والحالة الفعلية . ودرس العلاقة بين هذه الفصائل ، ثم تطرق إلى صعوبة التوفيق بين النحو والمنطق .

الفصل الثالث: الأنواع المختلفة للكلمات: نقد فيه التصنيف الجاري لأجزاء الكلام ، وناقش تصنيفاً منطقياً يقوم على تحليل الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، وعرض التصنيف السيكلولوجي .

الفصل الرابع: اللغة الانفعالية: تعرّض إلى الطرق اللغوية التي يعبر بها عن التأثير في اللغة ، وإلى العلاقات بين اللغة الانفعالية ، واللغة المنطقية النحوية .

الفصل الخامس: التغيرات الصرفية: ناقش فيه الظواهر العامة للتطور الصرفي ، والاتجاه إلى التوحيد ، وطريقة القياس ، والاتجاه إلى التعبيرية .

الفصل الأول: الكلمات والأصوات :

يرى فندريس أنّ كلّ جملة تشتمل نوعين من العناصر:

- التعبير عن عدد من المعاني التي تمثّل الأفكار ، عن طريق العناصر اللغوية التي تعبر عن ماهيات التصوّرات ، وهي دوال الماهية .

- الإشارة إلى بعض العلاقات التي بين هذه الأفكار ، والنسب بين الماهيات ، وهي دوال النسبة .

ودال النسبة هذا غالباً ما يكون عنصراً صوتياً من: صوت ، أو مقطع ، أو عدّة مقاطع ، يشير إلى النسب النحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة . ولا تقتصر على ذلك ، فهي تستخدم للدلالة على الفصائل النحوية من ناحية النوع والعدد مثلاً . ويضرب لذلك مثلاً من العربية ، فالكلمات والتراكيب: « أن

يعطي» ، و«أعطى» ، و«مُعْطُون» ، و«الإعطاء» ، و«المعطى» ، كلّها دوالّ نسبة مشتقة من الجذر: (ع ط ي) الذي يمثل دالّ الماهية .

ومن دوالّ النسبة التبادل الصوتي للحركات ، مثل تحويل المفرد إلى جمع تكسير ، كما في العربية: «حمار جمعها حمير» ، وكذلك اللواحق ، مثل تحويل المفرد إلى جمع بإضافة زائدة ثابتة . ومنها نبر الارتفاع أي النغمة ، التي تفرّق بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول في الأفعال الإغريقية .

ويتطرّق فندريس إلى فكرة طريفة ، فهو يعرف نغمة الصفر ويعدها من دوالّ النسبة ، وتتمثّل في عدم وجود نغمة ، فهناك حالة من حالات الإعراب في الهندوأوروبية تتميز بدالة النسبة الصفرية ، وهي حالة المنادى .

ومن دوالّ النسبة أيضاً مكان دوالّ الماهية في الجملة ، فبعض اللغات تستوجب ثبات ترتيب الكلمات لتأدية معانٍ محدّدة ، وهي غالباً ما تكون فاقدة خاصية الإعراب (1) .

وتتميّز اللغات الهندوأوروبية والسامية باتصال دوالّ النسبة بدوالّ الماهية ، ولكن تتميّز لغات أخرى ، كالصينية مثلاً ، باستقلال دوالّ النسبة تماماً عن دوالّ الماهية ، فتظهر لذلك طائفتان من الكلمات: الكلمات الفارغة ، وهي دوالّ النسبة ، والكلمات المليئة ، هي دوالّ الماهية .

الفصل الثاني : الفصائل النحوية :

ويقصد فندريس بالفصائل النحوية المعاني التي يعبر عنها بواسطة دوالّ النسبة ، مثل: الجنس ، والعدد ، والزمن ، والحالة الفعلية ، كالبناء للمجهول وللمعلوم .

- **فصيلة الجنس** ، الموجودة في الهندوأوروبية والسامية تفرض نفسها بصراحة في نظام الكلام . والجنس النحوي ذو صلاحية محدودة للتعبير عن الجنس الطبيعي ، ففي الفرنسية مثلاً كلمات مثل : طبيب ، وأستاذ ، لا مؤنّث لها . والإنجليزية تستعمل دوالّ النسبة (He) و (She) للتمييز بين الجنس فنقول: «Hegoat» (هو جديّ) ، و «She goat» (هي عنزة) . وفي بعض اللغات ، مثل الإفريقية والأمريكية ، تظهر فصيلة الجنس النحويّة بمظهر خاص ، إذ يفرّق بين جنس حيّ و جنس غير حيّ ، وكذلك بين جنس قويّ و جنس ضعيف .

- **فصيلة العدد وفصيلة الزمن** عنده فيها نواحٍ من نقص ، فالفرنسية مثلاً لا

(1) وهو ما يسمّى بالعربية: الرتبة.

تفرّق بين «الخیل يعدو» التي يراد بها حصاناً واحداً ، وبين «الخیل يعدو» الدالة على جماعة الخيول . وكذلك بالنسبة للزمن الذي يعبر عن الفعل ، فبعض اللغات تفتقر إلى ما في اللغة الفرنسية من القدرة على التعبير عن الفروق النسبية للزمن ، مثل التعبير عن المستقبل في الماضي ، والماضي في المستقبل . ومن النقص التعبير عن الماضي بالحاضر ، وهو المسمّى بالحاضر التاريخي ، أو استخدام الماضي للتعبير عن الحاضر ، ويسمّى حاضر العادة .

- وصيلة المبني للمعلوم والمبني للمجهول ليست أكمل مما سبقها من فصائل نحوية ، إذ يعد الفعل المطاوع المبني للمعلوم وسيلة من وسائل التعبير عن المبني للمجهول⁽¹⁾ ، ففاعل الحدث غير معبر عنه في جملة: «انكسر الكوب» ، ولكن لا يمكن عدّها مبنية للمجهول . وعليه فيمكن التمييز بين نوعين من المسند إليه: فهو فاعل ، عندما يحدث أثراً في ما يحيط به ، وهو قابل ، عندما يستقبل من المحيط أثراً ، وكذلك بالنسبة للفعل المتعدي أو الفعل اللازم ، فقد يذكر الفعل المتعدي دون ذكر معموله على معناه المطلق . ومثال ذلك: «انتظر بطرس» ، و«انتظر إلى الغد» .

وعليه فتحليل الفصائل النحوية يرشدنا إلى استحالة إرجاع هذه الفصائل إلى نظام منطقي . فالفصائل النحوية والفصائل المنطقية لا تلتقي إلا نادراً . إذ نجد قيمة نحوية خالية من المنطق ، ومع ذلك فهناك كليات منطقية كبرى عند الإنسان المفكر ، وهي أساس تكون الفصائل النحوية .

الفصل الثالث : الأنواع المختلفة للكلمات :

فندريس غير راض عن التصنيف الجاري للكلمات ، فهو لا يرتضي حرف التعجب من أقسام الكلام؛ لأنه يشتمل على أصوات خاصّة لا تخضع لقوانين صوتية محدّدة ، وكذا بالنسبة لحروف الجر وحروف الوصل ، فقد يقتصر دورها في بعض اللغات على عملية صرفية . وأداة التعريف أيضاً ، فما هي إلّا دالّ من دوالّ النسبة ، وكذا الضمائر الشخصية؛ فعنده: «أنا أقرأ» تعادل: «أقرأ» ، إذ الضمير هنا يلعب دور الاسم تماماً ، فيسلك في فصيلة الأسماء ، ولكنّه يقترب من الفعل ، فهو يقوم بدور الدالة على النسبة في الفعل ، وبذلك تتأثر صيغته بصيغة الفعل . فاللغات التي احتفظت بالمشي في الفعل احتفظت به أيضاً في

(1) من أسباب لزوم الفعل المتعدي صيرورته مطاوعاً ، ككسرتّه فانكسر . وقد ذكر ابن جنيّ في المنصف: «اعلم أنّ أفتعلت قد تأتي في معنى أفتعلت للمطاوعة ، وذلك قولهم: شويته فانشوى... قال أبو علي: حكم أفتعل ، وأفتعل ألا يبينها إلّا مما كان فعل منه متعدّياً. انظره 75/1.

الضمير . فالضمير الاسمي الاستعمال والمتأثر بالفعل ، لا يشكل قسماً مستقلاً من أقسام الكلم .

وكذلك الصفة ؛ إذ لا يمكن تمييزها عن الاسم تمييزاً واضحاً ، فعلاقة الإعراب واحدة فيهما ، ومن استعمالتهما ما هو مشترك؛ لذلك يمكن جمع الصفة تحت لواء الاسم . فبمتابعة عمليات الاستبعاد هذه يتبقى من أقسام الكلام قسمان هما: الاسم والفعل (1) .

ويتساءل فندريس إن كان كل من الاسم والفعل يمثل وظيفة مختلفة جوهرياً عن الآخر ، فعنده في العربية مثلاً ، التمييز بينهما ليس فاصلاً ، لوجود علامات مشتركة بينهما في التصريف ، فاللاحقة (ون) تستخدم في المضارع المسند إلى الشخصين الثاني والثالث المذكورين في حالة الجمع ، وتستخدم أيضاً علامة للجمع في الأسماء . وكذلك الحال بالنسبة لللاحقة المثني (ان) .

وكذلك في اللغة الإنجليزية ، فمعظم الأسماء يمكن استعمالها أفعالاً أيضاً ، مثل: كلمة (Fire) فالتمييز بين الاسم والفعل يقرره السامع تبعاً لسياق الجملة ودوال النسبة فيها؛ إذ إن المسألة مرتبطة بالاستعمال لا بالصيغة .

وعليه فالتمييز الذي يصلح للغات جميعها هو التمييز بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية . فالجملة الفعلية تعبر عن حدث مسند إلى زمن ، منسوب إلى فاعل ، موجه إلى مفعول . ويمكن أن تتكون هذه الجملة من كلمة واحدة ، مثل: « قالوا » ، في العربية ، أو « سكوت! » ولكن الجملة الاسمية تختلف عنها فلا بد من تعبير عن نسبة صفة إلى شيء . وهي الجمل الاسمية البحتة التي تخلو من الروابط . وعند ظهور رابط الزمن مثلاً فلا بد من عد الجملة اسمية فعلية؛ إذ تجمع خصائص النوعين .

ويعود مجدداً لإثبات فكرة أن الاسم يشمل الصفة ، فلا فرق بينهما ، فعندما نقول: هذه المرأة هي الفضيلة عينها . فالفضيلة عبّرت عن الصفة الفردية المشخصة في كائن .

ثم يقدم فندريس تصنيفاً حديثاً للكلم ، دون المنطقي منه ، وهو التصنيف

(1) ذكر سيبويه في الكتاب في باب علم ما الكلم من العربية: « فالكلم: اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم: رجل ، وفرس ، وحائط. وأما الفعل ، فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، ونبت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع... والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل. وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فتحو: ثم ، وسوف ، وواو القسم ، ولام الإضافة ، ونحوها » . انظره 12/1.

السيكولوجي الذي يقوم على مقدار الأهمية التي يعلّقها العقل على دلالات الكلمات . فدوالّ الماهية تفرّع الذهن أكثر من دوالّ النسبة ، والأسماء أكثر من الأفعال ، والأسماء المشخّصة أكثر من المجرّدة . والفكرة معكوسة بالنسبة للتخزين في الذاكرة ، فالمشخّص هو الأول حضوراً إلى الذهن ، لكنّ التجريديّ الذي يتطلّب مجهوداً عقلياً وتركيزاً هو أكثر بقاءً في الذاكرة .

الفصل الرابع: اللغة الانفعالية: يذكر فندريس أنواعاً ثلاثة من اللغة:

- اللغة الفاعلة: وهي لم تُدرّس حتى الآن ، ولكنها ذات أهمية إن أردنا تصوّر اللغة الإنسانية في مهدها .

- اللغة المنطقية: التي تعبّر عن قيم بأصوات في عبارات نحوية جامدة⁽¹⁾.

- اللغة الانفعالية: التي تعبّر عن العلائق القائمة بين الأفكار وبين حساسية المتكلم . فالعنصر المنطقي والعنصر العاطفيّ مختلطان في كل لغة ، والتعبير عن أي فكرة لا يخلو من عاطفة ، وعليه فالجملة المنطوقة ذات قيمة مختلفة عن المكتوبة ، إذ يبرز المنطوق التنغيم ، أو تغيير الصوت ، أو سرعة الحديث ، أو شدة الارتكاز ، أو الإشارة التي تصحب الكلام .

ويمكن التعبير عن الانفعالية بصورتين هما: اختيار المفردات ، ومكانها في الجملة . ومثاله على صحة رأيه مستقى من العربية ، فعندما نقول: يضرب زيدٌ عمرًا ، أو يضرب عمرًا زيدٌ ، أو عمرًا يضرب زيدٌ ، فالتحليل المنطقي لا يرى في ذلك اختلافًا؛ لأننا نعرف الفاعل والفعل والمفعول به ، ولكن هذه الأوضاع ليست على درجة واحدة من الجودة ، إذ يدلّ ذلك على غرض نفسيّ كامن في إبراز كلمة من هذه الكلمات لتوجيه التفات المتلقي إليها ، وذلك بمجرد تغيير الترتيب المعتاد للجملة .

ويتوافق هذا الرأي ومذهب الجرجاني في دلائل الإعجاز ، إذ توقّف عند الرتبة ، وأثرها في تغيير المعاني بالتحليل والأمثلة ، عند حديثه عن نظرية النظم المعجز في القرآن الكريم⁽²⁾ .

وعليه فالفرق الأساسي بين اللغة الانفعالية واللغة المنطقية عند فندريس ينحصر في تكوين الجملة ، والذي يبرز واضحاً بمقارنة اللغة المكتوبة باللغة المتكلمة ، فسرّد الكلام في اللغة المكتوبة متواصل العناصر ، مرتّب ترتيباً منطقيّاً

(1) يشابه تعريف فندريس هذا للغة المنطقية تعريف ابن جنّي للغة في خصائصه ، إذ يقول: « اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم » . الخصائص 33/1

(2) انظر: عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز 258.

وموضوعياً يخلو من انفعال ، فتبرز الصّور الكلامية واحدة لتناسب الانطباعات التي يحملها المتكلم للتأثير على السامع في اللغة المنطوقة التي تقتصر على الاهتمام بإبراز رؤوس الفكرة ، دون اللجوء إلى الروابط المنطقية الرابطة لأجزاء الكلام ، ويشير فندريس إلى ميل علماء النفس إلى الاعتقاد بأسبقية اللغة الانفعالية عند الطفل على اللغة العقلية المنطقية ، فالذكاء يحوّل الأفكار إلى انفعالات تدريجياً . ومع ذلك فبين اللغتين تأثير متبادل . إذ إنّ اللغة المنطقية لا تستقل عن الانفعالية . فليس في زمن الفعل المستقبل تحقق موضوعي من إمكانية الحدوث ، فهو بذلك يحوي نصيباً كبيراً من الانفعالية .

وال تكرار أيضاً ، من وسائل اللغة الانفعالية ، التي انتقلت للغة المنطقية ، لتصبح قاعدة نحوية ، فيكون المنطق بذلك قد استعار لغة الانفعال ، بل إن اللغة الانفعال سطوة على اللغة المنطقية تفسّر عدم استقرار النحو بوجود عبارة لكل وظيفة ، ووظيفة لكل عبارة . والانفعالية تلون العبارات المنطقية وتكسبها معاني متجددة .

الفصل الخامس : التغيرات الصرفية : النظام الصرفي في اللغات الحية لا يثبت على حال؛ ولذلك كان لا بد من حدوث تغييرات صرفية منبعثة من استعمال واقع . ويشير فندريس إلى الاتجاهين العامين اللذين يسودان التغيرات الصرفية وهما:

- الحاجة إلى التوحيد ، وذلك بإقصاء العناصر الصرفية الشاذة .
 - الحاجة إلى التعبير ، وذلك بخلق عناصر صرفية جديدة ، ويمثله القياس .
- ومع ذلك فثمة صيغ تثبت أمام القياس ، تسمى بالشاذة ، وهي صيغ قوية ، عند مقابلتها بالصيغ العلية التي تستسلم للتنظيم . ففي الإنجليزية مثلاً القياس سائد ، فالصيغ القوية محدودة العدد ، وهي أكثر تداولاً ، كالفعل الماضي (saw) .
- ويعدّها فندريس سمة طبيعية في اللغات الحية ، فوجود لغة مثالية مبنية على خطة منطقية خاضعة تماماً للقياس دون شواذ حلم . ويضرب ، على عادته ، أمثلة من الطبيعة لتجسيد الصورة التجريدية وتقريبها للأذهان ، منشئاً صوراً فنية ، فيشبه اللغة الحية بصورة بقعة زراعية منظمة ، قام بستاني ببذر بذور فيها متماثلة تماماً ، وأولاهها جميعاً عناية واحدة ، آملاً أن تنتج أشجاراً متساوية الحجم تثمر عدداً متساوياً من الأزهار والثمار ، ومع ذلك تظهر بعض الأسباب التي تحيد الظروف البيولوجية عن سمتها ، فالقياس قد يخالف المنطق أحياناً .
- وقد تفقد بعض العناصر الصرفية قيمتها التعبيرية ، فتصبح غير صالحة

للبقاء ، فالأدوات النحوية المستعملة في اللغات ما هي إلا بقايا كلمات مستقلة قديمة أفرغت من معناها الحقيقي ، واستعملت دوالاً نسبة ، وهي بالتالي أخذت قيمة تجريدية للتعبير عن قيمة صرفية ، بقصد أداء دور نحوي ، وقد ضرب على ذلك أمثلة متعددة .

الجزء الثالث : المفردات : يقع هذا الجزء في ثلاثة فصول؛ تناول الفصل الأول: طبيعة المفردات ومداه علم الاشتقاق ، والقيمة الحالية للكلمات المستعملة ، وكيفية تجمع الكلمات في الذهن ، وتعذر إحصاء المفردات .

وأما الفصل الثاني: كيف تغير الكلمات معانيها ، فقد تناول حياة الكلمات والتأقلم ، وتغير المعاني بالتخصيص وبالتعميم ، وشروط إيجاد دلالة عامة . وناقش الفصل الثالث: كيف تغير الأفكار أسماءها الموت الصوتي والموت المعنوي للكلمة . والأسباب الاجتماعية لتغير المفردات ، وكيفية خلق كلمات جديدة .

الفصل الأول: طبيعة المفردات ومداه:

المفردات كما عرفها فندريس ، هي مجموع الكلمات في إحدى اللغات باعتبار قيمتها المعنوية ، مستقلة عن الدور الذي تلعبه في الجملة . والاشتقاق عنده هو العلم الذي موضوعه دراسة المفردات ، وينحصر في أخذ مفردات المعجم كلمة كلمة ، وتزويدها بما يشبه البطاقة الشخصية حول أصلها وزمان وجودها ، وكيفية صياغتها ، والتقلبات التي مرت بها ، فعلم الاشتقاق تبعاً لهذا المفهوم علم تاريخي .

والقيمة الحاضرة للكلمة هي المعول عليها ، فالاستعمال الوقتي يكسب الكلمة قيمة محدودة دون أن يدخل المعاني التي كانت لها في الماضي . وعليه فالإيمان بوجود أكثر من معنى واحد للكلمات في وقت واحد ضرب من الانخداع⁽¹⁾ . فالكلمات لها معنى واحد يحدده السياق . وعليه فكلمة « ريشة » في جملة: « سأخذ ريشتي لأكتب كلمة » لم تستعمل هنا على سبيل الاستعارة ،

(1) وذكر ابن فارس في الصحابي في باب أجناس الكلام في الاتفاق والافتراق رأياً له في الترادف نقله عن شيخه ثعلب يوافق رأي فندريس هنا ، إذ قال: « ومنه اختلاف اللفظ ، واتفاق المعنى ، كقولنا: سيف ، وعَضْب ، وليث ، وأسَد ، علة مذهبنا في أن كل واحد منها فيه ما ليس في الآخر من معنى وفائدة » . انظره ص 327. كما أفرد السيوطي في كتابه المزهر كلاماً حول المترادف في اللغة ، فذكر آراء العلماء القائلين بالترادف ، ثم البرادين له ، فقال: « ومن الناس من أنكروه ، وزعم أن كل ما يظن من المترادفات فهو من المتباينات؛ إما لأن أحدهما اسم ذات ، والآخر اسم صفة » . انظره 403/1.

فالاستعارة تشبيه مختزل يحتاج لمجهود ذهنيّ لتصوّره .

وكذا بالنسبة للجناس الذي يتطلب انتباهاً خاصاً بعده إنتاجاً فنياً . ومع ذلك فإن عدداً كبيراً من العبارات الجارية والمجازة معجمياً ناتجة من استعمالات مجازيّة ممسوخة ، ولا يشعر المرء باستخدامه لها بمخالفة المنطق . ولكن على العكس ، فنحن لا نعدّ جملة: «أغلق الباب» خاطئة ، ونرى أن في المطالبة بتصحيحها باستخدام «أغلق الغرفة» أو «ادفع الباب» ضرباً من التشدد .

وعليه فقيمة الكلمة يعيّنّها السياق ، وهناك من يرى أن قيمة الكلمة تنشأ من اتفاق يكون بين معنى الكلمة والأصوات التي تتألف منها ، وثمة رأي لا يرى أيّ تطابق مبدئيّ بين الصوت والمعنى ، فالمفردات لم تخرج من مجموعة من أسماء الأصوات ، والأسماء لا تتفق وطبيعة الأشياء ، فالعلاقات بين الأصوات والأفكار والأشياء علاقات قياسية .

والإنسان لا يعرف مقدار كلماته ، ولا توجد أيّة طريقة لتقديرها أو إحصائها ، فالكلمة لا تكون منعزلة في الذهن بل تكون جزءاً من مجموعة ذات امتداد ما ، يعطيها قيمتها . وتكون المجموعات قيماً بأسباب نحوية ، أو سيكولوجية ، أو تاريخية ، أو اجتماعية .

الفصل الثاني: كيف تغيّر الكلمات معانيها:

ثمة فرق في تطوّر اللغة بين النظام الصوتي الذي يستقرّ منذ الطفولة ، والنظام الصرفي الثابت . فالمفردات التي لا تستقرّ على حال؛ لأنها تتبع الظروف ، فهي في حالة دوران بين دخول وخروج ، وزيادة ونقصان .

ويكون للمفردات أُسرّ معنوية تجذبها نحو معناها التقليديّ ، وإن حدث لكلمة تحوّل في معناها ، جذبت معها بقية كلمات أُسرتها نحو المعنى الجديد ، فتخصّصت كلمة (habit) ، ومعناها الهيئة ، في معنى اللباس ، وأصاب الفعل (habiller) ، بمعنى الوضع في هيئة ما ، التخصيص نفسه .

وفي هذه الحال يحدث في الدماغ عمل غير شعوريّ ، إذ تثبت الكلمات في معانٍ محددة ، وتستعمل في استعمالات متخصّصة . وفي هذه اللحظة تزوّد كلّ كلمة بقيمة وقتية تبعد عنها القيم الأخرى جميعها . فتكون للكلمة دلالات متنوّعة تبعاً للاستعمال .

والتغيّرات المختلفة التي تصيب الكلمات في المعنى ترجع إلى ثلاثة أنواع:

- **التضييق:** وهو في الخروج من معنى عام إلى معنى خاص .

- **الاتساع:** وهو في الخروج من معنى خاص إلى معنى عام .
 - **الانتقال:** ويحدث عندما يتساوى المعنى من جهة العموم والخصوص ، ومن طرائقه: الاستعارة ، والمجاز المرسل ، وإطلاق البعض على « الكل » .
فمن أمثلة التضييق: عندما يطلب من الفلاح ، إدخال البهائم إلى الحظيرة تعرف أن المقصود هو: البقر .
 ومن أمثلة الاتساع: إطلاق اسم نوع خاص من أنواع الجنس على الجنس كله ، حيث يطلق اسم وردة (rose) على أي زهرة مهما كانت .
 ومن أمثلة الانتقال: الأسماء الدالة على عمليات الحواس تكون عرضه للتبادل ، فيتم تبادل الألفاظ الدالة على اللمس ، أو السمع ، أو الإحساس ، أو الذوق .

الفصل الثالث: كيف تغير الأفكار أسماءها:

يرى فندريس أن هناك أسباباً عامة لتجديد المفردات الدالة على الأفكار ، يمكن مناقشتها من وجهين:
 - وجه فردي في سيكولوجية المتكلم نفسه .
 - ووجه آخر اجتماعي في الاستعمال اللغوي الذي تقوم به البيئات الاجتماعية .
 - فقد يتخلص الفرد من كلمات لم تعد صالحة للتعبير عن المعنى؛ لأسباب صوتية أو لغوية . فمثلاً التغيرات الصوتية المقصورة الكلمات تعرضها للموت ، ولذلك قامت اللاتينية بإضافة اللواحق لإطالة بعض الكلمات فحمتها من الضياع .
 ويطلق على هذه العملية مصطلح: **التطعيم اللغوي** الذي لا يخلو من ذكاء في اختياره .
 فمن أسباب الموت الصوتي إسقاط كلمات ذات شبه كبير بغيرها ، بسبب عوارض صوتية . ومن أسباب الموت المعنوي كثرة الاستعمال ، إذ تنضاع قيمة الكلمة التعبيرية مع الزمن . فمثلاً اسم اليد تجدد أكثر من مرة؛ لأنها تستخدم في أمور كثيرة . وقد يرجع التجديد إلى رغبة في المخالفة ، فهناك أشياء تشكل زوجيات ، يفرق الذهن بين أفرادها ، ومثال ذلك واسع في عالم الحيوان . فالحصان تقابله الفرس ، والخروف تقابله النعجة ، والديك تقابله الدجاجة .
 وهذا الموت اللغوي يرجع في الغالب إلى أسباب اجتماعية ، أكثر من كونها سيكولوجية . مثل: مراعاة اللياقة في عدم استخدام الألفاظ الخادشة للحياء ، أو التي لها علاقة بالموت أو المرض . فقد استخدم الأطباء كلمة « Intervention » بمعنى: « تدخل » ، بدلاً من « Operation » بمعنى: « عملية »؛ لئلا تمنع

المريض تصوّر الآلات المرعبة والدماء والألم .
وتحريم المفردات هذا لا يتوقّف عند استبدال الكلمات ، بل يتعدّاه إلى
تشويه الكلمات الموجودة بتغيير حرف أو نقله .
والسلطان الذي تفرضه لغة أجنبية على جاراتها يعدّ سبباً من الأسباب
الاجتماعية للموت ، وكذلك يلجأ الناس إلى الاقتراض من لغات مجاورة ، أو
من اللغات العلمية ، أو الميتة .

الجزء الرابع: تكوّن اللغات:

يتكوّن هذا الجزء من فصول خمسة . ففي الفصل الأول: اللغة واللغات ،
ناقش فندريس استقلالية اللغة عن الجنس وعن عقلية المتكلمين بها ، وكيفية
انعكاس تنوّع اللغات على تعقّد العلاقات الاجتماعية . وجاء الفصل الثاني:
لهجات ولغات خاصة ليعرّف فيه اللهجات ، ويذكر توزيع اللهجات وحدودها ،
كما عرّف اللغات الخاصة . وناقش في الفصل الثالث: اللغات المشتركة وجود
اللغات المشتركة في اتجاه للتوحيد اللغويّ ، وتكوّن اللغات المشتركة ، وعلاقتها
باللهجات واللغات . وناقش في الفصل الرابع: احتكاك اللغات واختلاطها النتائج
المتنوّعة لصراع اللغات ، وكيفية موت اللغات . أمّا الفصل الخامس: القرابة
اللغوية والمنهج المقارن ، فقد وضّح فيه كيفية فهم القرابة بين اللغات ، وقيمة
المنهج المقارن في تكوين الأسر اللغوية .

الفصل الأول : اللغة واللغات :

يحاول علم اللغة العام وضع مبادئ تنطبق على كل لغة ، فالنظام الصوتي
عند الشعوب يخضع لقوانين عامّة واحدة ، والفروق بين الشعوب في هذه القوانين
نتيجة عن ظروف خاصّة . ولكن ، ثمة صعوبة تواجه العالم اللغوي ، في تصوّر
اللغة وفق حقيقة تجريدية بدراسة الأصوات والأشكال النحوية والكلمات ، دون
الحقيقة الواقعية .

وعليه فثمة فرق بين اللغة واللغات ، فاللغة هي مجموعة الإجراءات
الفسولوجية والسيكولوجية التي تمكّن الإنسان من الكلام . أمّا اللغات فهي
استعمال هذه الإجراءات بصورة عملية . فدراسة اللغة يقتضي دراسة الدور الذي
تقوم به اللغة في المجتمعات .

وتبرز هنا فكرة الربط بين اللغة والجنس ، إذ لا يمكن القول بوجود روابط
بينهما ، فلا يمكن تحصيل المميّزات الجنسية الجينية إلّا بالدم ، واللغة ، مثل الدين

والثقافة ، قابلة للنقل . وكذلك فاللغة ليست وليدة العقلية ، لأنّ كليهما وليدة الظروف المحيطة ، وتناج الثقافة والمدنية . وعليه ، فإن مقابلة العلماء اللغات التركيبية باللغات الاشتقاقية لا تهدف إلى المقابلة في عقلية أصحاب هذه اللغات ، باختلاف عبارات الملكية في: « كتاب بطرس ، والكتاب الذي لبطرس » لا تصوّر اختلاف علاقة الملكية ، وإنما اختلاف التعبير عنها فقط .

وتتجج اللغة في التعديل من العقلية وتنظيمها ، فعادة وضع الفعل في مكان بعينه ، يؤدّي إلى انطباع صورة خاصّة في التفكير وطرق الاستدلال .

وتعدّ اللغة من أوثق العرى للجمع بين أعضاء الجماعة الواحدة والاتفاق بينهم ، فهي بمثابة العلامة لهم . وتنوّع اللغات يرجع إلى تعدّد الروابط الاجتماعية ، فالفرد لا يمكنه العيش في مجموعة اجتماعية واحدة ، فهو يؤثّر ، يحمله لغته ، على لغة المجموعة المجاورة ، ويحكم تطوّر اللغات جميعاً صراع التوازن بين التفريق والتوحيد ، فالأسرتان المتجاورتان تميلان ، بسبب الروابط المتبادلة بينهما ، إلى إضعاف الفروق بينهما ، وتكوين نواة مشتركة .

الفصل الثاني: اللهجات واللغات الخاصة :

اللهجات هي لغات منبعثة من أصل واحد ، قد فرّقت بينها ظروف تاريخية ، ويكون الانتقال بينها غير محسوس ، وتتميّز كلّ لهجة بوجود سمات عامّة خاصّة بها ، أمّا اللغة الخاصّة فهي اللغة التي تستعملها جماعات من الأفراد وجدوا في ظروف خاصّة مثل اللغة القانونية التي يستخدمها القاضي ، أو لغة الطقوس الدينية . كالكاثوليك مثلاً الذين يستخدمون اللغة اللاتينية في خطابهم الربّ . ومنها اللغة التي يستخدمها عدد محصور من الأفراد للتفاهم الذي فيه شيء من السرية . واللاتينية المستخدمة بين العلماء في علاقاتهم الدولية .

وهناك العامية الخاصّة ، وهي موجودة بقدر وجود جماعات متخصصة ، وتتميّز بتنوّعها غير المحدود ، وتغيّرها الدائم تبعاً للظروف والأمكنة ، فكل هيئة من أصحاب المهن لها عاميتها الخاصّة . ومن خصائصها اختلاف مفرداتها بوجه خاصّ ، فظاهرة التخصّص المعنويّ أساس العامية الخاصّة . والاستعارة والنقل شائعاً الاستعمال فيها؛ فتكون مفرداتها قابلة للموت ، وتتدخل عندئذ المفردات الأجنبية واللهجات ولهجات اللهجات للمساعدة . والأخذ عن الكتب من الوسائل الاصطناعية لتكوين مفرداتها .

ويصيب العامية الخاصّة حيّز واسع من التغيّرات الصوتية المطّردة: كالحذف ، والإسقاط ، والتبسيط ، وحذف النهايات ، وهي بمثابة التشويّهات

المصطنعة غير المرتبطة بظروف اللغة الطبيعية . ومثالها: الرقي السحرية التي عثر عليها في قبور اليونان ، وإيطاليا ، وإفريقيا ، فقد استعملت كلمات أجنبية ، أو شوّهت الكلمات الأهلية .

الفصل الثالث: اللغات المشتركة :

اللهجة كيان لغوي قائم على التطور الطبيعي لعناصر اللغة ، مهما أحيط بها من ظروف سياسية أو اقتصادية ، فهي بذلك تختلف عن اللغة المشتركة التي تحددها الظروف الخارجية . فانتشار قوة سياسية ، أو تأثير طبقة اجتماعية غالبية ، أو تفوق أحد الآداب ، هي عوامل تبعث على استبقائها .

فاللغات المشتركة تقوم دائماً على أساس لغة موجودة ، يتخذها أفراد مختلفو التكلم لغة لهم . فمثلاً لأثينا ، كونها مركزاً سياسياً وأدبياً وفنياً ، شرف تأسيس اللغة المشتركة التي امتدت قروناً طويلة ، والتي ظلت أداة تفكير للإغريقين جميعهم .

ونراه يتابع ذكر أمثلة حول اللغات المشتركة مثل : اللاتينية التي صارت لغة إيطاليا المشتركة ، ولهجة « الإيل دي فرانس » البرجوازية الباريسية التي أصبحت اللغة الفرنسية المشتركة ، والإسبانية المشتركة خرجت من لهجة من لهجات الشمال وهي لهجة « قسطة » القديمة ، واللغة الإيطالية المشتركة هي لغة « دانتي » ذات الأصل الأدبي المحض ، وثمة علاقة بين اللغات المشتركة واللهجات ، فاللهجات تبلى عند احتكاكها باللغة المشتركة . وأكثرها مبادرة للاختفاء أقربها لهذه اللغة ، واللغات المشتركة هي لغات كتابة ، والكتابة حارس لها من التصدع ، إذ إنها تقاوم التغير فترة طويلة من الزمن .

وتتميز اللغة الأدبية الخاصة عن اللغة المشتركة ، فاللغة المشتركة لغة وسطى ، أما الكتابة الفنية فهي رد فعل دائم ضد اللغة المشتركة . وهو يضرب للغة الخاصة التي ينشئها كبار الكتاب مثلاً تشبيهاً من الواقع . فما يصنعه الكاتب بالكلمات يشبه ما يصنعه الملوك القدماء بالنقود من فرض قيمة لها ، وتحديد سعرها ، ويتابع عرض أفكاره بطريقة المعلم التصويرية لإيصال الفكرة للقارئ ، فاللغة المكتوبة هي طبقة من جليد على سطح نهر ، والجليد يستعير مادته من النهر ، ومع ذلك فليس هو النهر . أمّا الماء الذي يتابع جريانه تحت الجليد هو اللغة الشعبية الطبيعية .

الفصل الرابع: احتكاك اللغات واختلاطها:

إن احتكاك اللغات ضرورة تاريخية تؤدي إلى تداخل هذه اللغات . وتختلف هذه اللغات في درجة قوتها ، ومن ثم في درجة قدرتها على مقاومة التغير . وتحكم ظروف اقتصادية ، أو سياسية ، أو دينية في بقاء لغتين قوميتين ، وهناك عامل عاطفي له قوة في المحافظة على سلامة اللغة وبقائها ، هو عامل الهوية .

ثم نراه يناقش فكرة موت لغة من اللغات . فقد ذابت البولندية في الألمانية قديماً ، والبريتانية تذوب في الفرنسية حالياً ، لكننا نجد أثرها في الفرنسية المتكلمة في بريطانيا . فبعض المفردات مشربة بكلمات وتراكيب مأخوذة من اللغة المحلية ، ولها أثر في النظام الصوتي ، والنظام الصرفي ، وترتيب الكلمات ، واستعمال حروف الجر ، واستخدام النبر بالشدة المستخدمة في البريتانية . وعليه يصعب تحديد تاريخ لموت اللغة ، حيث يبقى من اللغة المندثرة بقايا نحوية وصوتية ومفردات منعزلة .

وعليه تصبح اللغات المختلطة بالية ، فتبادل التأثير بينها يجعل الأفراد بحاجة إلى توضيح مشتركة بالخاص بلغاتهم ، لتحقيق التفاهم السريع ، وعليه تبقى السمات العامة المشتركة لها .

ومثال هذه اللغة المختلطة لغات المولدين ، إذ تستند إلى لغة أوروبية: إما فرنسية ، أو إسبانية ، أو إنجليزية ، لكنها تجردت من خصائصها الصرفية . وسبب نشوء لغتهم اجتماعي محض . فروساؤهم لم يعملوا على تعليمهم لغة صحيحة بسبب انحطاطهم . فعدت لغتهم لغة خاصة .

الفصل الخامس: القرابة اللغوية والمنهج المقارن:

إن استعمال مصطلح اللغات الأمات ، واللغات البنات ، واللغات الأخوات يعطي فكرة زائفة عن علاقة اللغات بعضها ببعض . إذ لا يتأتى لأي لغة ولادة لغة أخرى ، فنحن عندما نقول: إن الفرنسية خرجت من اللاتينية فمعنى ذلك أن الفرنسية هي الصورة التي صارت إليها اللاتينية خلال العصور . ومع ذلك ، فبين اللاتينية والفرنسية استمرار تاريخي هو الذي يكون القرابة بين اللغتين ، ونسميه التابع ، وهناك الوجه الوضعي « Synchronisme » ، إذ نطلق مصطلح القرابة اللغوية على لهجتين خارجيتين من لغة واحدة . وعليه فتحقيق القرابة بين لغتين يقتضي تأليفاً بين الوجه التتابعي والوجه الوضعي .

ويرى فنلدرس أن المنهج المقارن امتداد للمنهج التاريخي . وينحصر في نقل منهج التفكير الموجود في العهود التاريخية إلى عهود لا نملك عنها وثائق .

فمثلاً الإغريقية واللاتينية تتصلان بمجاميع أخرى من اللغات تشمل أراضي واسعة وتمتد من السنسكريتية في الهند، إلى أقصى طرف في أوروبا الغربية. وأطلق على هذه اللغات الهندوأوروبية، وعندما جمعت السمات المشتركة بينها تكون النحو المقارن للغات الهندوأوروبية.

وأقصى ما يمكن معرفته من هذه الدراسة المقارنة للغات معرفة قواعد البنية النحوية. فالمنهج المقارن يستند إلى مبادئ لغوية فقط، ولا يمكن أن تمده العلوم المجاورة بمعونة، فالقراءة اللغوية تختلف عن القراءة الجنسية أو القرابة المدنية. فالنحو المقارن يقدم نظاماً لتصنيف اللغات في أسر تبعاً لخصائصها.

وعليه فالتدليل على القرابة اللغوية شيء نسبي، فهو يتوقف على وفرة الأدلة اللغوية، وعلى ثراء القواعد النحوية وتكونها، ومبدأ الشعور بالاستمرار اللغوي يكفي في تقرير وجود القرابة.

الجزء الخامس: الكتابة:

يقع هذا الجزء في فصلين: الأول بعنوان: الكتابة وتطورها، وتناول فيه فندريس افتراض إدراك عقلي للعلاقة الكتابية، وذكر أنواعاً ثلاثة للكتابة، هي: الكتابة المرسومة، والكتابة التصويرية، والكتابة الصوتية: المقطعية منها والأبجدية. والثاني بعنوان: اللغة المكتوبة والرسم. وناقش فيها المظاهر العامة للغة المكتوبة وعلاقتها بلغة الكلام، والفقر في الرسم وإمكانية إصلاحه.

- الفصل الأول: أصل الكتابة وتطورها: القيمة الرمزية للكتابة أمر طبيعي، فالطفل يلزمه بعض مران، وقليل من تفكير؛ ليفهم أن ما يراه مكتوباً ما هو إلا صورة للكلمات التي تسمعها أذنه، وبمرور الوقت يعتاد هذه الرياضة الذهنية في التوفيق بين الرسم والصوت. أو بين الإدراك السمعي والإدراك البصري.

فقد بدأ الإنسان بالكتابة المرسومة، إذ كتب الأفكار قبل أن يكتب الكلمات، فالصورة استعملت علامة للأشياء. وكان الإنسان المتوحش يستخدم الصورة للتعبير عن الغيبيات، لذا فإن لغة العلامات عنده لا تقوم على مبدأ عقلي.

وقد تدرجت الكتابة وبدأت من الصورة التي تجعل العين تحس بفكرة الشيء، وأخذ الإنسان أولاً من الصور شعاراً للشيء، واستطاع بتركيبه سلسلة من الصور تصوير حديث متماسك متتابع. ومن هذا كله نشأت الكتابة التصويرية. وهي أول كتابة عرفت، وترجع إليها أنظمة الكتابة المستعملة بين الناس جميعاً، إذ يمكن تمثيل كل فكرة أو كل شيء بعلاقة مساوية، ومن أمثلتها: الكتابة المسمارية، والكتابة الصينية، والكتابة الهيروغليفية، مع أنها لم تبق تصويرية

محضة قاصرة تترك للعقل مجالاً واسعاً للتكميل ، ومن سيئاتها أنها لا تصلح أن تكون أداة تبسط المعرفة ، أو للتربية ، أو للتقدم الاجتماعي . ومزيتها الوحيدة في إمكانية قراءتها من أناس يتكلمون لغات متنوعة . مثل قانون الإشارات الملاحية .

فالكتابة التصويرية تمثل الأفكار دون الأصوات ، وهي بذلك لا تطبق إلّا على عدد محصور من المعاني المهنية المحددة التي لا يُعتدّ التغيّر بها . وتظهر صعوبتها عند المعاني المجردة ، إذ يوقع تصورهما في اللبس . وكذا بالنسبة للمعاني النحوية ، مثل: التمييز بين الجنس والاسم والفعل .

ثم نشأت الكتابة الصوتية ، وقدم فندريس مثلاً ، على عادته في تقريب الأفكار ، لتصور كيفية نشأتها ، فقد توجد لدينا علامة كتابية ، وهي صورة حيوان معين ، ولما أصبحت هذه العلامة تقرأ ، انتهت بتمثيل الاسم الذي يحمله هذا الحيوان ، لا بتمثيل الحيوان نفسه ، وبالتالي بتمثيل الصوت الذي يكون هذا الاسم . ومن ثم تستعمل في الكتابة الصوتية لكل كلمة تتكوّن من هذا الصوت ، أو كلمة تتكوّن من عدة مقاطع للدلالة على هذا المقطع دون اعتبار للمعنى .

ويوضح فندريس أنّ اشتراك عدة علامات للتعبير عن صوت واحد خلل ، وكذلك اشتراك العلامة للتعبير عن أصوات عديدة ، لذلك نجد الآشوريين قد ابتكروا نظام المفاتيح لتلافي هذه العيوب . فالمفاتيح هي علامات تكميلية تضاف إلى الصور الصوتية لتعين معناها .

وقد تم الوصول أوّلًا في الكتابة الصوتية إلى المرحلة المقطعية ، أمّا الأبجدية الحرفية فهي آخر مرحلة في سبيل استكمال الكتابة . وقد قامت الآرامية في الشرق بنشر الأبجدية ، بينما انتشرت الكتابة الحرفية في أوروبا ابتداء من التاريخ المسيحي بفضل الإغريق والرومان . فالحواريون لقنوا الوثنيين المسيحية ، وعلموهم قراءة النصوص المقدسة ، فاضطروا إلى تكوين أبجديات على غرار أبجديتهم التي قرؤوا بها نصوصهم .

- الفصل الثاني: اللغة المكتوبة والرسم: كان الكتاب الأولون من السحرة ، فاستعملوا الكتابة طريقة من طرق السحر ، وضرباً من الرقى والتعاويذ ، وحتى بعد تجريدها من هذه الصفات ، ظلت محاطة بالخوف والاحترام . وفرض الدين والقانون هذه العاطفة على الأذهان .

واللغة المكتوبة هي الطابع المميز للغات المشتركة ، وهي بطبعها في نزاع دائم مع اللغة المتكلمة ، ولهذا كان الخلاف بين الكلام والكتابة .

ونجد أن بعض أنواع الرسم في اللغات تميل إلى تعليم القارئ نطق

الكلمات على أدق صورة ، لذلك اتجهت النصوص الحبشية المكتوبة كتابة سامية نحو تعليم الحركات . ومع ذلك لا يوجد رسم كتابي يتيح معرفة النطق الحقيقي معرفة تامة . كما أن فكرة عمل رسم صوتي يطبق على اللغات جميعها سراب خادع بسبب تنوع النطق .

كما أن الرسم لا يصور مطلقاً الخصائص اللهجية ، وقد يصاب بالقصور مع مرور الزمن . لاستحالة مسايرة الرسم لحركة اللغة .

ورسم الإنجليزية والفرنسية عند فندريس فيه سوء ، فنحن نكتب في الإنجليزية « enough » ونطقها « enaf » .

وثمة مجهودات تبذل لإصلاح عيوب الرسم ، لكنها ليست محمودة ، فإن قمنا بإصلاح شامل مرة واحدة استبدلنا لغة كتابية بلغة ، ويترتب على ذلك إهمال المؤلفات التي نشرت منذ قرون جميعها . وحاجة الجيل لتعلم لغتين عوضاً من لغة واحدة ، وعليه البديل المقترح هو التبسيط التدريجي للرسم ، ونحن اليوم لا نستطيع تصور لغة دون صورتها الكتابية ، فنحن الآن نبصر الكلمات التي تسمعا الأذن ، وعليه يكون للغة الكتابية دور عظيم في سيكولوجية اللغة .

خاتمة: تقدم اللغة:

وبعد عرض أجزاء الكتاب الخمسة كانت خاتمته بمثابة نتيجة لمؤلفه: فهو يرفض فكرة إدخال الكمال بمعناها الأدبي في علم اللغة . وهو رأي الكلاسيكيين الذين يرون أن الإغريقية واللاتينية قد وصلتا إلى نقطة كمال ، ومن بعدها سارتا نحو الاضمحلال ، ورفضه فكرة الكمال ناتجة عن إيمانه من أن تغيير عناصر اللغة لا يؤدي إطلاقاً إلى كمال دائم في اللغة ، وقد كان ميدان البحث اللغوي يحصر التقدم اللغوي في النظام الصرفي ، فاللغات تمرّ بحالات ثلاث على التتابع: حالة العزل ، وحالة الإصاق ، وحالة الإعراب .

ويناقش قضية تطور اللغة ، ويربطها بتطور المجتمع ، فتطور اللغات يزداد سرعة بازدياد انتشارها وعدد الناطقين بها ، فهي بانتشارها تفقد خصائصها الموهلة في الذاتية لتحتمك بغيرها . والمسكن يؤثر في تطور اللغات ، فالتدخل والتفريق يساعد على تكون اللهجات ، وكذلك للطبقات الاجتماعية أثر في تطور اللغات ، وللعوامل الاجتماعية أثر على نشاطنا العقلي الذي يتخلص من الغيبات ليسير نحو العقلية ، ومن المشخص نحو المجرد .

ويختم كتابه بحقيقة علمية وهي كون التقدم اللغوي المطلق سراباً لا سبيل إليه ، فالتقدم يكمن في ملائمة اللغة حاجات المتكلمين على خير وجه . ومهما

يكن التقدم حقيقياً فلن يكون نهائياً .

وهكذا ينتهي المؤلف من تأليف كتاب يمكن وصفه من ناحية مادته العلمية ، بالكتاب اللغوي الشامل الذي تناول فيه فروع علم اللغة ، الوصفية منها والتاريخية . فراه يحلل عناصر اللغة: الصوتية ، والنحوية ، والصرفية ، والمعجمية . ثم ينتقل لوصف كيفية تأدية اللغة لوظيفتها بعد تكوينها ، وكيفية تطورها .

وهو كتاب ، على تنوع موضوعاته التي عالجه ، وكثرة عناوينه التي قدمها ، لا يخلو من ربط منطقي متسلسل الأفكار ، وعرض تعليمي مبسط يستند إلى التجسيديات المستمدة من الحياة الاجتماعية ، والبيئة الطبيعية لطبيع على المجرد صفة الحسية ، ويسهل على القارئ استيعاب الحقائق اللغوية .

وقد أشفع كل فكرة أقرها مثبتاً ، أو ناقشها محللاً ، بمثال من لغات قديمة أو حديثة ، صبغت الكتاب بصبغة مألوفة ، نرعت عنه جمود التجريدية الذي تمليه الأفكار على السياق .

وقد تمتع المؤلف بمرونة كبيرة في حسن الانتقال من فصل إلى فصل ، ومن جزء إلى جزء ، وبقي الكتاب مربوطاً بعام شامل أبرزه عنوانه وهو اللغة بجميع حيثياتها . فكان العنوان مفتاحاً لكتابته .

وهكذا ، فقد أحسن المؤلف سرد أفكار قيمة بقوالب تعليمية مبسطة ، وبلغة سلسلة ، وبأسلوب محكم مرن .

قائمة المصادر والمراجع :

1. الجرجاني ، عبد القاهر بن عبد الرحمن ، أبو البكر: دلائل الإعجاز ، ط3 ، تحقيق: محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1992م .
2. ابن جني ، أبو الفتح ، عثمان: الخصائص . تحقيق: محمد علي النجار . المكتبة العلمية ، مصر ، (د . ط) ، (د . ت) .
3. سر صناعة الإعراب . تحقيق: حسن هندلوي . دار القلم ، دمشق ، ط2 ، 1993م .
4. المنصف . شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي العثمان المازني النحوي البصري . تحقيق: إبراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين . مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ط1 ، 1954م .
5. حسان ، تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية . دار الثقافة ، الدار البيضاء ، (د . ط) ، 1992م .
6. اللغة العربية ، معناها ومبناها . علم الكتب ، القاهرة ، ط3 ، 1998م .
7. ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد: مقدمة ابن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر . دار الجيل ، بيروت ، (د . ط) ، (د . ت) .
8. السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها . شرح وتعليق: محمد جاد المولى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، علي محمد البجاوي . المكتبة العصرية ، بيروت ، (د . ط) ، 1987م .
9. سيبويه ، أبو البشر ، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب . تحقيق: عبدالسلام محمد هارون . دار الجيل ، بيروت ، ط1 ، (د . ت) .
10. ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا: الصحاحي . تحقيق: السيد أحمد صقر . دار إحياء الكتب العربية ، مصر ، (د . ط) ، (د . ت) .
11. فندريس ، جوزيف: اللغة . تعريب: عبد الحميد الدواخلي ، ومحمد القصاص . مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، ط1 ، 1950م .

